علاقة الجامعة بالمجتمع المحلي

الأستاذة: طواهرية فتيحة
المركز الجامعي نور البشير بالبيض

ملخص :

إن قضية العلاقة بين الجامعة والمجتمع المحلي قضية عالمية ، تجد الاهتمام من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء،وإحدى المشكلات التي تواجه معظم الدول العربية باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية،كما أن الجامعة بتخصصاتها المختلفة،وبرامجها لابد أن تتماشى مع خطط التنمية،التي تعد من أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية .

وهدفت هده الدراسة إلى إبراز العلاقة بين الجامعة والمجتمع من خلال برامجها ووظائفها ، لأن توثيق هذه الصلة مطلب أساسي للتنمية،ولما كان الفرد القاسم المشترك بينهما،وكان هدفا لهما،إذن فلابد من تنميته وتكوينه وإعداده عن طريق مؤسسة ،حتى يكون فرادا فاعلا ومؤثرا في محيطه ،ويستطيع استيعاب العناصر المستجدة في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية،وينهض بالمجتمع من دائرة التخلف إلى دائرة التقدم والازدهار .

فعلى الجامعة مراعاة الخصوصيات الثقافية والجغرافية والاجتماعية للمجتمع ، وتلبية مختلف حاجيات ومتطلبات أفراده ومراعاة استعداداتهم وميولاتهم كفئة الشباب

باعتبارهم الأكثر تقبلا للتغيرات الاجتماعية الحاصلة في العالم ، وربط برامجها بسوق العمل واحتياجاته لتفادي شبح البطالة الذي يهدد مستقبل المتخرجين ،وتحسين نوعية التعليم وتطوير برامجه لتتماشى مع مستجدات العصر ، وترسيخ قيم الحرية والديمقراطية والمساواة في الممارسات اليومية ، والمشاركة الاجتماعية وفق معايير وعادات المجتمع ، والعمل على نشر هذه الاتجاهات بين الأفراد ، وتكمن أهمية البحث العلمي في إعادة الاعتبار للإنسان والمجتمع ، وذلك بتفعيل دور المخابر الجامعية وتشجيع الأبحاث وخاصة التطبيقية من أجل الوصول إلى نظريات ، ومناهج تعالج قضايا الواقع المعاش.

مقدمة :

مما لاشك فيه أن الجامعة هي قاطرة المجتمع ، وعليها تقع مسؤولية تطوير هذا الأخير ، فهي مطالبة بالمساهمة في بناء مواطن مفكر ومثقف قادر على العمل والإبداع والتحليل والنقد والابتكار، واستيعاب متغيرات العصر وتمثلها وممارسة البناء والعطاء.تأسست الجامعة الجزائرية على خطاب سياسيي وإداري ،وليس على مشروع علمي معرفي،وهو ما يفسر خضوعها لتوجهات الدولة وتقلص استقلاليتها ، وقد أنشئت أول جامعة في الجزائر عام 1877، وكانت إبان الاحتلال تخدم أبناء المستوطنين الأوروبيين، مع تحريم اللغة والثقافة العربية ،ويعود بدأ التعليم الجامعي الحديث على أنقاض الجامعة الفرنسية.

مرت الجامعة الجزائرية بمراحل بدأ ت من 1962 إلى 1970 حيث فتحت جامعة وهران 1965،وجامعة قسنطينة 1967 ثم جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين بالجزائر ،وجامعة العلوم التكنولوجيا والتكنولوجيا بوهران ، وجامعة عنابه ، والجامعة الإسلامية الأمير عبد القادر بقسنطينة 1984.

وبعد 1970 ظهرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والإصلاح وشهدت تقسيم الكليات إلى معاهد ثم المرحلة الثالثة منذ 1983 ،وكانت تهدف لتخطيط التعليم العالي حتى سنة 2000 وفي سنة 1989 طرح مشروع استقلالية الجامعة،الذي جاء لعدة اعتبارات أهمها أن الجامعة أنجزت مهمتها الأولى أي تكوين الإطار الكفء.

وينحصر نشاط الجامعة في المجال المعرفي القائم على التدريس، الذي يقوم بدوره بنقل المعرفة إلى أجيال المستقبل و البحث العلمي ، الذي يقوم بزيادة المعرفة وتحديثها و المجال الاجتماعي الذي يتمثل في المساهمة بفعالية وايجابية في تلبية حاجات الفرد والمجتمع الفورية ، والمستقبلية من كوادر بشرية متخصصة في مجالات متنوعة ويجب تشجيع الجامعة على القيام بدراسة المشاكل ،وتحديد الحاجات والمهارات والأولويات التي يواجهها المجتمع حتى يسهل معالجتها،فكما تتأثر الجامعة بالمجتمع الذي تكون فيه يجب عليها أيضا أن تقوده وتؤثر فيه وتخضع لهيمنته

وتتحمل مسؤولياتها في عملية التغيير،ونجاح الجامعة مرهون بمدى تفاعلها معه، وهذا ما نادى به ايفن اليش في كتابه مجتمع بلامدارس .

وقد صدر عن الأمم المتحدة تقرير سنوي عن التنمية البشرية في العالم ، وهو يصدر سنويا منذ سنة 1990 ينطلق من مفهوم للتنمية يتجاوز المنظور الاقتصادي الضيق ليضم أبعادا تتصل بحقوق الإنسان والحريات والبيئة، ومختلف الخدمات الصحية والتعليمية ، ونظرا لأهمية التعليم العالي في المشاركة في التنمية نطرح السؤال التالي : ماهي طبيعة العلاقة بين الجامعة والمجتمع ؟ وكيف تساهم الجامعة في تنمية المجتمع ؟ وماهي المشاكل التي تواجهها في أداء مهامها ؟

وقد قسم هذا البحث إلى محورين :

المحور الأول :مفهوم الجامعة والمجتمع :

1- مفهوم الجامعة :

ويعني مفهوم الجامعة ذلك الفضاء المؤسساتي ، التي توحد في إطاره المعارف المتعددة والمختلفة وبصيغة فلسفية،فإن الأمر يتعلق بكلية نسقيه لما هومتعدد وهوماوضحه شيلنغ حينما اعتبر بأن الجامعات تستمد اسمها من الحياة العضوية الحقيقية لكل أجزاء المعرفة ، أي من الفكر النسقي ، لذلك ، يتعين مساءلة الواقع

الجامعي انطلاقا من هذا الفكر ، فالجامعة هي إذن الفضاء الذي تنتظم فيه المعرفة وتطور ، ضمن منظور تكاملي تتفاعل فيه المواد الدراسية لتشكل وحدة نسقية ،وبالتالي فإن الجامعة مطالبة بمأسسة هذه المواد ، حتى يتسنى للمعارف أن تتجدر داخل أساسها الجوهري كما يقول هايدجر الذي يضيف بأن واقعنا الإنساني يتحدد بفضل المعرفة ، ولما كانت مجالات المعرفة مختلفة بعضها عن بعض ، إنه من الضروري توحيد مسارها داخل فضاء مؤسساتي . فتعدد المواد الدراسية المتفرقة لن يحظى اليوم بالانسجام ، إلا بفضل التنظيم التقني للجامعات والكليات ، ولن يكتسب معناه إلا من خلال الأهداف العملية المسطرة والمتبعة من طرف المختصين.

وقد جاء في لسان العرب لابن منظور،بأن الأمر الجامع ،هو الذي يجمع الناس ،وأجمع أمره عزم عليه و لم يدعه منتشرا وجعله جميعا بعدما كان متفرقا، وأجمع من الألفاظ الدالة على الإحاطة،والمجمع يكون اسما للناس وللموقع الذي يجتمعون فيه، وهكذا فإن مفهوم الجامعة يرتبط بالإحاطة والشمولية والتأسيس ، أي بما يدعوه كانط– بكلية المعرفة القابلة للتدريس – وعندما نتحدث عن التأسيس والأساس ، فإن الأمر يتعلق بمبرر وجود الجامعة بشكل عام وبمهامها وبسياسة التعليم والبحث العلمي .

كما أن مفهوم الجامعة بمدلوله الحديث حدد بداية القرن 19 ، مع تأسيس أول جامعة برلين التي سيشرف عليها وليم فون همبولدت W.V . Humboldt

لكن أرويا عرفت منذ القرن 13 جامعات كالسوربون وأكسفورد وجامعة بوبونيا مثلما أن مجتمعاتنا العربية الإسلامية عرفت في نفس الفترة بل وقبلها جامعات عريقة ، لعل من أبرزها جامعة القرويين بالمغرب، غير أن هذه الجامعات ظلت خاضعة لنمط معرفي سائد ، ونقصد بذلك المعرفة الثيولوجية.كما أن حرية البحث ، خارج إطار المعرفة لم تكن واردة .

اقترنت الجامعة بالمجتمعات الحديثة والتصور الليبرالي للممارسة العلمية، وسيهدف التكوين في هذه الجامعة الجديدة إلى الرفع من قيمة المعرفة بشكل يجعلها مطابقة لفكرة التعليم العالي، وهو ما أكده المفكر الفرنسي لوك فيري حينما اعتبر بأن الجامعة الحديثة، قد تأسست لمواجهة إيديولوجيا المنفعة ، التي كانت تجسدها المدارس المختصة والجامعات القديمة،وقد عملت على الربط بين مجال المعرفة الخالصة البحث عن الحقيقة مع إدراج الجانب العملي من خلال القناعة،التي مفادها أن المعرفة تساهم في التكوين وعلى هذا الأساس ، فان التكوين الجامعي من أجل المعرفة .

وكما هو معلوم ، فان الحرية الأكاديمية قد تطورت بتطور المجتمعات الحديثة وشملت حرية التعبير عن الآراء وحرية البحث والنشر،وبذلك تصبح الحرية الأكاديمية مصدرا للثراء الفكري وللتقدم العلمي، الذي ينعكس على أي مجتمع ،تطورا وتنمية[1] .

2- مفهوم المجتمع المحلي :

يرى ماكيفير أن المجتمع عبارة عن النسق المكون من الفعل والموضوع والإجراءات المرسومة ، ومن السلطة والمعونة المتبادلة ، ومن كثير من التجمعات والأقسام وشتى وجوه ضبط السلوك الإنساني والحريات، وهو أيضا عبارة عن نسيج من العلاقات الاجتماعية .

أما المجتمع المحلي فهو جماعة إنسانية محددة ذات عدد من المصالح الخاصة .

أما باريتو فيعرف المجتمع،بأنه نسقا يحقق توازنا أي كل يتكون من أجزاء أو وحدات متساندة،يؤدي التغير في واحدة منها إلى التأثير على بقية المكونات ، ومن ثم على الكل ذاته واعتبر باريتو أن الأفراد هم مكونات ذلك النسق الكلي العام (المجتمع)،كما بين أن الأفراد باعتبارهم العناصر المادية أو جزئيات ذات الكل، يخضعون من حيث التأثير لمجموعة من القوى ذات سمات عامة وثابتة .

أما تونيز فيرى أن المجتمع يتكون من أفراد يتفاعلون ويندمجون معا، وفقا لرغباتهم التي مبعثها العقل والتي تهدف إلى تحقيق مصالح مشتركة والمجتمع هونتاج للعديد من العمليات الصناعية،التي تتسم بالمصلحة الذاتية وتحكيم العقل إلى جانب التضامن العضوي والتعاقدي ، وتتمثل العلاقات بين أفراد المجتمع حول التبادل والمنفعة المشتركة للنقد والسلع والعقود والخدمات [2].

وهناك تعريف سوسيولوجي يرى أن المجتمع ماهو إلا بناء ، ينشأ من تفاعل مجموعة معينة من الأفراد والجماعات في مكان جغرافي محدد، يستخدمون موارده لسد احتياجاتهم المادية والروحية [3] .

المحور الثاني : علاقة الجامعة بالمجتمع المحلي

1- علاقة الجامعة بفئة الشباب :

يعتبر الشباب أحد أفراد المجتمع ومصدر الطاقة والحماس والإبداع والصرامة في اتخاذ القرارات والفئة الأكثر تمثيلا في المجتمع الجزائري، وصانع مختلف أحداثه التاريخية والأكثر انفتاحا على التغيرات الاجتماعية والتطورات الاقتصادية، كما تتميز هذه الفئة أيضا بانشغالاتها واهتماماتها الخاصة بها وأبرزها البطالة باعتبارها مشكلةسوسيواقتصادية، تنعكس على مختلف مجالات حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والنفسية .

ويعيش الشباب في مناخ من الأنومي على حد دوركايم، حيث تضعف فيه القيم وتمتلىء الحياة بالمتناقضات وبخاصة تناقض أنساق القيم بين الأجيال المختلفة، وتناقض الحياة اليومية مع نسق القيم والمعايير إلى حد أن يتعذر الاتفاق على شيء مشترك يلتزم به المجتمع .

ولتشخيص لحالة نظام التعليم ، على حد قول فؤاد زكريا " إنما هو في واقع الأمر تشخيص لحالة مجتمعنا منعكسة على مرآة هذا المرفق الحساس فإيجابياته هي ايجابيات المجتمع المعاصر، وفيه كل سلبياته تقريبا"[4].

و يشكو معظم الشباب من أن بعض المواد التي تقدمها لهم التعليم،لا تأخذ بعين الاعتبار مشكلاتهم وهمومهم و لا تلتقي مع اهتماماتهم وميولهم ، ولا تتلاءم مع استعداداتهم ، وقدراتهم ولا تساعدهم في فهم الواقع والتعامل الناجح في الحياة ، وذلك لاتجاهها المحافظ من جهة وتخلفها عن إيقاع العصر ، وعدم اهتمامها بمسايرة ثورة العلم والتكنولوجيا من جهة ثانية .

ويصور زكي نجيب محفوظ هذا الجانب في نظام التعليم العالي بقوله : ما أصابنا إننا إذا استثنينا فئة واعية من رجال الجامعات وشبابها ، أحزنتنا كثرة غالبة منهم بما يغمرها من غيبوبة عقلية ، أو مايشبه الغيبوبة.

ويتساءل : إننا اليوم من جامعاتنا في مكنة ضخمة تدور بنا طواحينها فندوخ بفعل دورانها ، فلا العين عندئذ تبصر في صفاء ولا السمع ينصت في وضوح، فهل يأخذنا العجب بعد كل هذا إذا رأينا الجموع من طلابنا منجرفة في تيار من اللاعقل يغمرها ، حتى ليقال لنا اليوم إن العلم تضليل .

وانتهت عملية تدريس المواد القومية والتي قصد منها توعية الشباب بتاريخ مجتمعاتهم وزيادة إحساسهم بمشكلات بلادهم الراهنة ، ورفع مستوى تطلعاتهم في

المستقبل،وبرامج التعليم لاتطرح الواقع للمناقشة بل ولا للتحليل الأمين،وإنما تحرص على حمايته ، والدفاع عنه بكل عيوبه ونقائصه، ولاتحضر مناقشات وتصادر حرية نقده ، فالمفروض في نظام التعليم أن يساعد الدارسين على مناقشة النظام القائم ونقده وتطويره ، لا تربيتهم على الاستسلام له وقبوله قبولا أعمى .

ومن ناحية أخرى تكرس المؤسسات التعليمية معظم جهودها ـــ لتوفير أدوات التحكم في الحاضر وحل مشكلات التطبيق المختلفة دون مناقشة الواقع ، وإنما تحرص على ألا يكون مفهوما ، وانتهت عملية تدريس المواد القومية ، والتي قصد منها توعية الشباب بتاريخ مجتمعاتهم ، وزيادة إحساسهم بمشكلات بلادهم الراهنة ورفع مستوى تطلعاتهم في المستقبل .

وهنا يثار سؤال هام،من يخدم الجامعة ؟هل هو المجتمع ؟ أم هم الطلبة ؟ أم المجتمع والطلبة معا ؟الجامعة نفسها لا تعرف الإجابة وسياستها توحي بإجابات متناقضة ، والمفروض أن تتحرر الجامعة من كل قيد خارجي إلا التزامها الاجتماعي العام ، فلا تكون أداة في يد السلطة ولا تسير وفق سياسة ديماغوجية وثمة مؤشرات عديدة على أن تصريف شؤون التعليم في بعض من بلادنا ، يسير بغير مراعاة لاحتياجات مجتمعاتنا وبغير هدف سوى استيعاب كل المتقدمين له . [5]

2- علاقة البحث العلمي بالشباب :

لم يكن قطاع الشباب بعيدا عن اهتمام الدارسين في فروع العلوم الاجتماعية ، مثل علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية وغيرها من فروع العلوم الاجتماعية ، وسوف نعرض فيمايلي محاولة تأصيلية لإسهام العلوم الاجتماعية في تناول قضايا الشباب ومشكلاته.

ومن خلال هذا العرض سوف نبرز أكثر الموضوعات ، التي لاقت اهتماما من الباحثين ، ومن أي المنظورات العلمية يتم تناولها والتعامل معها .

1- العلاقة بين إشباع الاحتياجات الشبانية الفعلية ، وزيادة درجة المشاركة في مراكز رعاية الشباب

وانطلقت الدراسة من فرض رئيسي مؤداه :

إنه كلما أشبعت احتياجات الشباب ، زادت مشاركتهم الفعلية في مراكز الشباب

ويتفرع من هذا الفرض أربعة فروض فرعية : هي :

- كلما أشبعت حاجات الشباب الجسمية ، زادت مشاركتهم الفعلية في مراكز الشباب .
- كلما أشبعت حاجات الشباب العقلية ، زادت مشاركتهم الفعلية في مراكز الشباب .

- كلما أشبعت حاجات الشباب النفسية ، زادت مشاركتهم الفعلية في مراكز الشباب .
- كلما أشبعت حاجات الشباب الاجتماعية ، زادت مشاركتهم الفعلية في مراكز الشباب .

هذا وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة ،وذلك من خلال التطبيق على مركز شباب (أبو السعود بالقاهرة)

وقد انتهت الدراسة إلى صحة الفرض الرئيسي ، وكذلك صحة الفروض الأربعة الفرعية المتعلقة بالعلاقة بين مستوى إشباع الحاجات الجسمية ، والعقلية والنفسية ، والاجتماعية، وبين زيادة المشاركة الفعلية في مراكز الشباب[6] .

3- علاقة الجامعة بسوق العمل :

إن التعليم يشكل استثمار الموارد البشرية ، ويمثل قضية مصيرية وإن صح التعبير في قضية الوطن ، وبالرغم من ذلك فإن عدم تطوير البرامج التعليمية والخطط والمقررات الدراسية ، وعدم ارتباط التعليم باحتياجات سوق العمل ، وضعف المشاركة في توفير تكلفة تمويل التعليم ، وعدم العدالة في فرص توزيع الشباب على مؤسسات التعليم ، وعدم ملائمة الوظيفة مع التخصص ، أو المؤهل العلمي كلها تحديات تواجه واضعي السياسات التعليمية ، وتتطلب من إعادة النظر فيها ، لتتماشى مع أهداف التنمية البشرية[7].

و يعيش عدد من الشباب في هم وقلق حقيقيين من أنهم يضطرون إلى العمل ، في مجال غير الذي أعدوا له لأن نظام التعليم لا يؤهلهم لما سيتاح لهم من فرص العمل ، بل أن عددا منهم يخشون أن يواجهوا البطالة بعد تخرجهم ولا يجدون عملا مناسبا في مجال تخصصهم ، أومن النوع الذي يرضي طموحاتهم وتطلعاتهم، ويتفق مع ميولهم واستعداداتهم وهذا أمر شائع بين الشباب في معظم البلاد العربية .

وتخرج الجامعات العربية عشرات الآلاف من القانونيين والتجاريين، وغيرهم ممن لاتوجد حاجة ماسة إلى تخصصاتهم في حين تعاني المدارس من عجز في هيئات التدريس ، وبخاصة اللغات .وتتحمل بعض الدول العربية تكاليف باهضة في إعداد مهندسين لا يحتاج سوق العمل إلا لعدد قليل منهم في حين يهمل إعداد مساعدي المهندسين والعمال ذوي المهارة العالية ، ممن توجد حاجة ماسة إلى أعداد كبيرة منهم .

وليس أدل على المستوى المقلق ، الذي وصلت إليه أمور التعليم العالي في عدد من البلاد العربية من أن قضية أهداف التعليم غير مطروحة أصلا ، وأن قليل من المسؤولين عنه يدركون دلالة الخلاف بين دعاة الأكاديمية أو اتجاه الجامعة إلى تنمية المعرفة الإنسانية بالبحث ونشرها بالتعليم ، مع التركيز على خلق فكر حر خلاق قادر على فهم الواقع والتعامل معه ، بدون ارتباط مباشر بالاعتبارات

التطبيقية ، ودعاة الوظيفية الذين يصرون على أن يتجه التعليم لإعداد الدارسين للقيام بأعمال ومسؤوليات ذات مردود مباشر للمجتمع .

ويأمل الشباب البطال من الجامعة :

- الحصول على عمل مناسب وتوفير الدراسة والمران، الذين يؤهلان الشباب للحصول على هذا العمل والتوفيق فيه والترقي في درجاته المختلفة .
- تيسير التعليم وتخطيطه بحيث يوفق بين حاجات المجتمع وحاجات الشباب نفسه .
- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص .
- الحاجة إلى أن تتضح أهداف الدولة ، وأهداف خدماتها التعليمة والاقتصادية والسياسية . توصيات
- الحاجة إلى التوجيه الواعي عن طريق وسائل الإعلام ، ووسائل أجهزة الثقافة والتعليم .
- الحاجة إلى الارتباط الموثق بالتراث القومي، وبالمستقبل الذي نتقدم نحوه .
- الحاجة إلى قادة متخصصين في جميع الميادين .
- ضرورة مسايرة المواد الدراسية لتطور المجتمع [8].

4- علاقة الجامعة بالمنطقة الجغرافية :

يختلف مستوى الخدمة التعليمية باختلاف المناطق الجغرافية داخل البلد الواحد : فهي في المناطق الحضرية أفضل بشكل واضح مما عليه في المناطق الريفية،أو البدوية وفي المدن الكبرى تفوق نظيرتها في المدن الصغرى وفي العاصمة أفضل عادة منها في أي كان آخر ، بل إنها تختلف داخل العاصمة باختلاف المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأحياء، ونقصد بالخدمات التعليمية هنا قدرة المدارس والجامعات ، على استيعاب الراغبين في الالتحاق بها وكفاية المرافق المدرسية للطلبة كالمدرجات والمكتبات،والخدمات الجامعية كالإيواء ... ومعدل عدد الأساتذة ومستوى كفاءة المدرسين ، وعلى الجامعة أن تراعي في برامجها الخصوصيات الاقتصادية للمنطقة .

5- علاقة الجامعة بالتنمية الاقتصادية :

على الرغم من الأهمية المركزية للتنمية الاقتصادية في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات قاسة بحجم الناتج القومي والدخل القومي ومتوسط دخل الفرد، إلا إن هناك متغيرات فرضت نفسها على أدبيات التنمية انطلقت من مركزية العنصر البشري،ومركزية تحقيق عدالة التوزيع وتوسيع الخيارات الثقافية، والتعليمية والصحية والرعاية الاجتماعية لأبناء المجتمع، فمعدل نجاح أية خطة للتنمية لم تعد تقاس بكم الزيادة في متوسط الدخل الفردي ، الذي تم تحقيقه حيث أصبح المقياس يتسع للسلع والخدمات ، مثل نوعية التعليم ابتداء من الابتدائي إلى العالي والصحة

والغذاء والإسكان والطرق،والمياه والكهرباء والصرف الصحي ، والخدمات الثقافية وفرص العمل والمشاركة السياسية في عمليات اتخاذ القرارات ، والمشاركة في مؤسسات المجتمع المدني كالأحزاب والنقابات والجمعيات غير الحكومية ، هذا إلى جانب كيفية ونوعية الحياة،التي يعيشها أبناء المجتمع ونوعية القيم والاتجاهات، التي تحكم نماذج التفكير والفعل لديهم وقدراتهم على التعامل مع معطيات الواقع بمنهجية عملية .

يضاف إلى هذا فان نوعية التعليم وإمكاناته في إطلاق القدرات الابتكارية والإبداعية ، لدى أبناء المجتمع وتفجير الفكر الناقد القادر على تحسين الواقع والإضافة إليه ، من أجل التوطين والإبداع الثقافي والعلمي والفني .

ويعتبر مفهوم التنمية البشرية مرادفا لمفهوم الموارد البشرية وإن كان يفضل استخدام مفهوم التنمية البشرية وذلك ، لما يحمله هذا المفهوم من مضمون أعمق وأشمل ،مما يتضمن عادة الاستخدام الشائع للموارد البشرية ،وترتكز الموارد البشرية على خمسة عناصر هامة متداخلة ، ولا تنفصل إحداها عن الأخريات :التعليم، العمل،الصحة والتغذية ،الحرية السياسية والاقتصادية،البيئة .

إن التعليم يشكل استثمار الموارد البشرية ويمثل قضية مصيرية،وإن صح التعبير في قضية الوطن،وبالرغم من ذلك ، فإن عدم تطوير البرامج التعليمية والخطط والمقررات الدراسية ، وعدم ارتباط التعليم باحتياجات سوق العمل

وضعف المشاركة في توفير تكلفة تمويل التعليم ، وعدم العدالة في فرص توزيع الشباب على مؤسسات التعليم ، وعدم ملاءمة الوظيفة مع التخصص، أو المؤهل العلمي كلها تحديات تواجه واضعي السياسات التعليمية ، وتتطلب النظر فيها لتتماشى مع أهداف التنمية البشرية[9].

6- علاقة الجامعة بالمشاركة السياسية :

وتكون من خلال إسهام الفرد بدوره كمواطن في المجتمع في الحياة السياسية، فيبدي رأيه بالقبول أو الرفض لبعض القضايا السياسية المطروحة أو يشارك في الأحزاب السياسية،وتتوقف درجة المشاركة على عدد من العوامل منها : اتجاهات الفرد ، ومستوى النضج الاجتماعي للمواطنين ، وطبيعة النظام السياسي،و المناخ السياسي السائد في المجتمع .

لكن هناك الكثير من البحوث والدراسات الجامعية تتم حول المشاركة،دون وضعها موضع التنفيذ على الرغم من هذه الدراسات تجريبية ونموذجية، ويغلب عليها الطابع التعليمي النموذجي،دون الإسهام في معالجة مشاكل المجتمع.

وقد أصبحت القيم الأساسية في الحياة : الديمقراطية والحرية والمساواة ، وما إليها مجرد شعارات ترفع ومعلومات تلقن لتحفظ ، لاتتفق في مضمونها،ولا في جوهرها مع الممارسات اليومية،سواء في علاقات الشباب بالمدرسة والجامعة كمؤسسة أو بالمدرسين أو رفاق الدراسة .

7- علاقة الجامعة بالمشاركة الاجتماعية :

تكون من خلال مشاركة الفرد المتخرج من الجامعة في برامج وأنشطة اجتماعية مختلفة، وقد تكون على المستوى الرسمي من خلال انتماء الفرد إلى جمعيات رسمية ، أو من خلال مجهودات طوعية يساهم فيها الفرد مع الآخرين وفق معايير وقيم المجتمع .

وفي ظل المتغيرات العالمية والمحلية ، واتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية ، يجب اعتبار المشاركة السياسية والاجتماعية من الأدوات المهمة في تقليل الفجوة ، باستثمار طاقات الشباب وقدراته من خلال مشروع قومي يتيح الفرصة للشباب للمشاركة تعبيرا عن انتمائه وولائه ، بدلا من الشعارات غير ذات المعنى أو المضمون[10].

8- علاقة الجامعة بالتنمية الاجتماعية :

ويقصد بها إحداث تغييرات اجتماعية مقصودة ومخططة لها ، فهي تتناول أنماط العلاقات الاجتماعية والنظم والقيم والمعايير ، التي تؤثر في سلوك الأفراد وتحدد أدوارها في مختلف التنظيمات الاجتماعية ، التي ينتمون إليها ، كما تتناول المشكلات الناجمة عن التغير والمتصلة به.وكل هذا بهدف رفع المستوى الاجتماعي لأفراد المجتمع ومقابلة احتياجاتهم الاجتماعية المختلفة والمتزايدة باستمرار، وميادين التنمية متعددة ومتشعبة ويصعب حصرها ومن أمثلتها ميادين الخدمات، المشكلات

الاجتماعية ، التي يواجهها المجتمع ومختلف الأنشطة وأهم ما يمكن أن تساهم به الجامعة في مجال التنمية الاجتماعية ، يمكن تلخيصه فيما يلي :

- **تعديل وتغيير في بعض القيم والاتجاهات** : كثيرا ما تعرقل بعض القيم ، والاتجاهات عمليات التنمية الاقتصادية، وتخلق بعض المشكلات الاجتماعية (احتقار العمل اليدوي)، وحرمان الفتاة من الدراسة في الجامعة مقابل تشجيع الذكر على ذلك بحجة أن المكان الطبيعي للمرأة ، حتى وإن تعلمت هو البيت في حين أن نظام التعليم ، ليس فيه مايمنع من تعليم الفتاة ، وبالتالي تحرم المرأة من المشاركة في التنمية ، فعلى الجامعة أن تشجع المرأة على الدراسات العليا،وتفتح أمامها أفاق لتولي مناصب عليا ، مثلها مثل الرجل .

ويقع على عاتق الجامعة مسؤولية إكساب المتخرجين القيم والاتجاهات التي تتناسب وظروف مجتمعه التي تساعده على تقدمه وتغييره، والعمل على نشر هذه القيم والاتجاهات بين أفراد المجتمع، وفي مقدمتها اعتناق الرغبة في الخدمة العامة والمشاركة في تحمل مسؤوليات خدمة أفراد المجتمع .

- **تنمية روح الولاء والانتماء للمجتمع** : مما لاشك فيه أن الشعور بالمسؤولية للأفراد والجماعات أو التنظيمات نحو مجتمعهم يتوقف على مدى شعورهم بالولاء والانتماء،إلى ذلك المجتمع والشعور بالمسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع من أهم العوامل،التي تدفع الشباب الجامعي للعمل على تقدم مجتمعهم وتحقيق رفاهيته

.والتنشئة المؤسسية،من خلال المدارس والجامعات،هي المسؤولة عن تحقيق التوازنية والتعادلية بين الأصالة والمعاصرة بين الموروث الثقافي للدول الإسلامية،وبين معطيات العصر،بين الثوابت العقدية والأخلاقية ، وبين المستحدثات والمتغيرات الحضارية .

- **تثقيف الجماهير** : تعمل الجامعة على تخريج إطارات وجيل مثقف ، يعمل من أجل توعية أفراد المجتمع، وتنوير الرأي العام حول مشكلاته وظروفه وأوضاعه، وتوجيه الأفراد لتأدية أدوارهم بالطريقة السليمة ، التي تؤدي إلى تحقيق أهداف المجتمع .

10- **علاقة الجامعة بحقوق الإنسان** : إن العلاقة بين التنمية البشرية – كأهم فروع التنمية الشاملة – وحقوق الإنسان ، مثلت القضية المحورية لتقرير التنمية البشرية لعام 2000،الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وخلاصة ماجاء في هذا التقرير ، أن حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة ، ولا يمكن أن تخضع لانتقاء وذلك لأن هذه الحقوق متشابكة ، ويعتمد بعضها على البعض والأمثلة على ذلك كثيرة ، فمثلا التحرر من الخوف والعوز يرتبط بحرية التعبير،وكذلك الحق في التعليم للفرد ، يرتبط بصحته ومن ضمنها التعليم العالي ، كما أن هناك علاقة وثيقة بين معرفة الأم للقراءة والكتابة ، وتمتع أطفالها بالصحة .

وأقرت الأمم المتحدة مبدأ هاما يقول : إن تكافؤ فرص التنمية حق للدول بقدر ماهو للأفراد داخل الدول نفسها ، وقد اعتبرت أن الحق في التنمية هو حق غير قابل للتصرف وأن التنمية تمكن الإنسان من ممارسة حقوقه وأن الدول مطالبة بإتاحة تكافؤ الفرص للجميع ، ضمانا لوصولهم إلى الموارد الأساسية ، وإلى التعليم والخدمات الصحية والغذاء والإسكان والعمل التوزيع العادل للدخل.[12]

11 - علاقة العلوم الاجتماعية بقضايا المجتمع : علم الاجتماع أنموذجا

إن الفكر الاجتماعي قديم قدم الإنسان والمجتمعات والحضارات ، أما علم الاجتماع ،فهو وليد ونتاج ظروف تاريخية واجتماعية واقتصادية، فقد ارتبط ظهوره بالثورة الفرنسية وبالحركة الفكرية ، التي يطلق عليها عصر الأنوار ، وهي ظروف خاصة بالمجتمع الغربي ، وهنا يثار سؤال أساسي، يتعلق بالوظائف التي يقدمها علم الاجتماع لخدمة المواطن العربي أو المجتمع العربي ؟

وارتبط الفكر الاجتماعي والمعرفة العلمية ، والإطار المكاني والإقليمي بثقافة المستعمر في مجالات عديدة ، وأثر في البيئة الاجتماعية للمجتمعات العربية ،ارتبطت إلى حد كبير بثقافة المستعمر الإنجليزي،كما ارتبط مجتمع شمال إفريقيا بشكل كبير بثقافة فرنسا ، ساهم في التلاحم والتلاقح والتبادل الحضاري بين الثقافة المحلية وثقافة المستعمر، وهذا للافتقار إلى ثقافة محلية،إلى نظريات واضحة المعالم،ومناهج علمية تمكن من حل المشكلات المتجدرة،والتي تعاني منها المجتمعات العربية .

كل هذا أدى إلى استيراد حلول جاهزة بنظريات ومناهج علمية،تمكن من حل المشكلات المتجدرة التي تعاني منها المجتمعات العربية ، ويحقق طموحاتها من ثقافات المستعمر طبعت بوسائل وتقنيات وثقافة غربية.

فوجدت السوسيولوجيا العربية نفسها أمام :

الاستعانة بالعلوم الاجتماعية في الغرب ، وبمفاهيم الغرب حول الحرية الفردية ، ومنها حرية التعبير والاعتقاد بالله وبالأنبياء ورفض التقاليد

- تبني النظرية الماركسية في تحليل البحوث الاجتماعية : هشام شرابي في دراسة المجتمع العربي.
- محاولة تفسير الفكر العربي تفسيرا ماديا تاريخيا : محمود أمين .
- محاولة دراسة التراث ماديا وتاريخيا : حسين مروة .
- تطبيق الماركسية كمنطق ضمني في أبحاث اجتماعية جديدة وجدية حول ماضينا وحاضرنا : عبد الله العروي .
- انحياز علماء العلوم الاجتماعية إلى النظريات الغربية ، التي انبثقت وتطورت وتشكلت في ظروف تاريخية واجتماعية (هل من الموضوعية رفض النظريات الغربية لتباين ظروف نشأتها عن ظروفنا ؟)

- تستمد المفاهيم الغربية من التراث الغربي ، وتختبر على واقعنا الاجتماعي في الماضي والحاضر – اعادة تفسير التراث ، باستعمال أدوات معرفية ، حذيثة : الجابري ، أركون ، حنفي ، ناصر حامد أبو زيد.

-خصوصية مشكلات العالم العربي ، وقصور النظريات الغربية عن فهم واقعنا الاجتماعي ، لأن النظريات والمفاهيم التحليلية الغربية أنتجت لعالم غير عالمنا[13] .

إن النتاج السوسيولوجي العربي (ترجمات أو مؤلفات)منقولة من الفكر السوسيولوجي الأوروبي والأمريكي وانحصرت وظيفته في تقديم مؤلفات للتدريس، داخل أسوار الجامعات ، دونما أي امتداد أو تأثير في المجتمع ، وهذا ما جعل علماء الاجتماع (موظفين رسميين) ، انحصرت أمامهم حرية التعبير ، ومنهم من اضطر للكدح للحفاظ على حياته ، ويحافظ على راتبه ، دون أن يكون فردا فعالا ومبدعا ومؤثرا في مجتمعه .

فالمنهاج السوسيولوجي الغربي بوضعه الراهن ، يعمل إلى وصول نتائج تسعى إلى تزييف واقع العالم العربي، والوعي به ، فكل البحوث التي تجرى في العالم العربي ، لها أهداف سياسية ، وتمولها أجهزة دولية تعمل على السيطرة على العالم العربي، ولقد أفضى هذا إلى انحسار علم الاجتماع الخاص في الوطن العربي،فالدور الرئيسي لعم الاجتماع هو التدريس والتلقين في الجامعات والمعاهد،دون أي مشاركة في العمل على إنضاج وعي المواطن بقضايا مجتمعه، وهذا بسبب المناهج والنظريات الغربية ، التي لاتتماشى مع واقع مجتمعنا ، وهذا ما دع البعض إلى ضرورة قيام علم اجتماع إسلامي.

الخاتمة :

في الأخير نقول لقد وقفنا من خلال هذا البحث الذي جمع بين الحقل الاقتصادي والمتمثل في التنمية وحقل التعليم العالي بالنظر إلى مدى تأثير الجامعة كفضاء تعليمي على المجتمع الجزائري.

إن واقع مجتمعنا اليوم وخلال هذه الفترة، يعرف تحولات وتغيرات كبيرة، وعلى جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي تؤثر بدورها على البناء الاجتماعي ككل،كما تؤثر أيضا على النسق القيمي والديني والفكري والأخلاقي للمجتمع،وأصبح الفرد الجزائري يعيش حالة صراع بين القيم والمعايير الدينية، والمعايير والقيم العقلانية الحديثة،ويعيش في مأزق بين المرجعية الدينية والمرجعية التقليدية .

وقد جاء هذا البحث في ظل هده الظروف والرهانات والتطورات الحديثة، وتحديات تكنولوجيا الإعلام والاتصال والأنترنت والعولمة،التي تفرض من جهتها أنماط سلوكية معينة، وشروط ومعايير في الفضاء الاجتماعي والاقتصادي و،كتحديث الأنظمة السياسية، والاجتماعية ، والنظام التربوي والتعليم العالي ولايمكن بأي حال من الأحوال تجاهلها،والهروب منها والعيش بمعزل عنها،كما تفرض هذه المستجدات نوع من التكيف والتوافق والتعايش والخضوع لها،وهو ما يجعلنا نقول أن مجتمعنا يعيش مجموعة من التناقضات الاجتماعية والاقتصادية،

وعلى الجامعة الجزائرية،التي ينتظر منها الكثير ، أن تكون في مستوى هذه التحديات الراهنة ، وأن تلعب دورا مؤثرا وفعالا في حياة الأفراد والجماعات، وتنسق جهودها مع مختلف المؤسسات، وتوطيد الصلة بين الجامعة والمجتمع أمر ضروري لتحقيق التنمية الشاملة , وفي الأخير نقترح مجموعة من التوصيات :

التوصيات :

- الاهتمام بدراسة وتحليل الدور ، الذي يمكن أن يقوم به الشباب في التنمية الوطنية في ظل التحولات الاقتصادية ، والاجتماعية الجديدة، تعميقا لمفهوم المشاركة، فقد يكون أساسها دراسة وتحليل صورة الطلبة في مناهج ومقررات التعليم الجامعي .
- دراسة وتحليل اتجاهات الشباب ، نحو التعليم والتدريب في قطاعات، ومستويات التأهيل العلمي والفني والمهني.
- ربط برامج الجامعة ، ومقرراتها باحتياجات المجتمع ، وثقافته وهويته، وسوق العمل.
- تشجيع الدولة لجمعيات،ورجال الأعمال،ومن لديهم اهتمام بالصناعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالاتجاه نحو المراكز الحضرية والريفية ، التي يوجد فيها أعداد كبيرة من الشباب الجامعي ممن يبحثون عن فرص عمل متابعة الخريجين من الشباب البطال،

وإمداد المتخرج والباحث عن عمل،باحتياجات سوق العمل ومناطق تركز فرص العمل .

- الدعوى لإقامة الندوات والمؤتمرات،وحلقات المناقشة،والمقابلات ،والاجتماعات على مستوى المجتمع المحلي لدارسة وتداول مشكلات احتياجات المجتمع واستحداث أساليب مواجهتها بإشراك القيادات التنفيذية الحكومية،مؤسسات المجتمع المدني،الجامعات،والمؤسسات التعليمية المحلية.
- دعوة كل المؤسسات والهيئات المعنية بقضايا سوق العمل،لمؤتمرات دورية نصف سنوية على مستوى الولايات لتدارس المشاكل والقضايا الخاصة بتوظيف خريجي الجامعات ، والخروج بتوصيات تنفيذية تصبح بمثابة أجندة العمل القابلة للتنفيذ، عبر السياسات والبرامج المحلية .

المراجع المعتمدة

[1]-عز الدين الخطابي : أسئلة الحداثة ورهانتها في المجتمع والسياسة والتربية ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ،2009.

[2]-صلاح مصطفى الفوال : معالم الفكر السوسيولوجي المعاصر ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1982.

[3]- عبد الباسط عبد المعطي : اتجاهات نظرية في علم الاجتماع ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ،

[4]- فؤاد زكريا : أراء نقدية في مشكلات الفكر والثقافة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ،.1975

[5]-عزت حجازي : الشباب العربي ومشكلاته : عالم المعرفة، الكويت ، ط2، 1985.

[6]-عبد الرحمان محمد العيسوي جنوح الشباب المعاصر ومشكلاته :، منشورات الحلبي الحقوقية ط1 ،بيروت ، 2004.

[7]- يحي مرسي ، فردميلسون :الشباب في مجتمع متغير، ترجمة يحي مرسي بدران الإسكندرية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، 2007.

[8]-أبو الحسن عبد الموجود: التنمية وحقوق الإنسان ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث دت

[9] -مصطفى حسان : المشاركة السياسية والاجتماعية للشباب ، جامعة القاهرة، دت

[10]- نصر خليل وأخرون : الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 1998.

[11]- أحمد فتحي أبو الخير : الأبعاد السياسية لسياسة الرعاية الاجتماعية في ظل متغيرات العصر ،جامعة القاهرة 2000 .

[12]- محمد سيد فهمي : الشباب والعولمة ، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة .

[13]-عبد القادر لقجع : علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر،دار القصبة للنشر ، 2004 .